

Distr.: General
13 June 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بأحكام القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهو مقدم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة بوصفه أول تقرير قطري يصدر عن آلية الرصد والإبلاغ المشار إليها في الفقرة ٣ من ذلك القرار. وهذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى أيار/مايو ٢٠٠٦، يقدم معلومات عن مدى الامتثال والتقدم المحرز في وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم والانتهاكات الأخرى المرتكبة في حقهم في الحالات المتأثرة بالصراع المسلح الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال كما أشار إليها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فإن هذه الانتهاكات تتواصل دونما عقاب إلى حد كبير، وهي تشمل تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة، والاختطاف، والعنف الجنسي، والقتل والتشويه، وشن الهجمات على المدارس. وتشمل المناطق التي أبلغ عن حدوث انتهاكات فيها مقاطعات كاتانغا وإيتوري وشمال كيفو. وفي العناصر التي ارتكبت هذه الانتهاكات جماعات الماي ماي، وعناصر رواندية على صلة وثيقة بالجهة الديمقراطية لتحرير رواندا ولكنها غير خاضعة لها، وأفراد من قوات الأمن الكونغولية بما فيها قوات الشرطة وعناصر من القوات المسلحة الكونغولية، والجماعات المنشقة أو غير التابعة لفريق معين التي رفضت الانضمام إلى عملية إدماج الجيش وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما فيها الميليشيات مثل تحالف الحركة الثورية الكونغولية.

ويتضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات من أجل ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأطفال المتضررين من الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.



أولا - مقدمة

١ - بناء على الاتجاهاات التي برزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يبين هذا التقرير ما أحرز من تقدم منذ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل كما أشار إليها قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى الرصد الذي أجراه المستشارون المختصون بحماية الطفل التابعون لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموظفو اليونيسيف التابعون لبرنامج حماية الطفل بمشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ولم تكتمل بعد التغطية الجغرافية للبلد من حيث الرصد نظرا لاتساع مساحة جمهورية الكونغو الديمقراطية وانعدام إمكانية الوصول إلى بعض المناطق فيها.

ثانيا - المستجدات السياسية والعسكرية والاجتماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢ - إن الفترة الانتقالية التي بدأت بإنشاء المؤسسات الوطنية الانتقالية في تموز/يوليه ٢٠٠٣ شارفت على الانتهاء. وتقرر عقد أول جولة من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وكجزء من العملية الانتقالية، بدأت في أوائل عام ٢٠٠٥ عملية إدماج مختلف الفصائل المسلحة في الجيش الوطني الجديد، المدعو القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشار إلى هذه العملية بعملية الدمج وترمي إلى إنشاء جيش كونغولي موحد، غير متحزب، منضبط، وعلى قدر من الكفاءة يتولى التصدي لمشاكل الأمن الداخلي، بما فيها تواجد الجماعات المسلحة الأجنبية. ويكتمل عملية الدمج هذه برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يرمي إلى تسريح من لا يصلحون للانضمام إلى الجيش الجديد أو غير القادرين على ذلك ودعم عودتهم إلى الحياة المدنية. وقد أنشئ برنامج خاص بالأطفال دون سن الثامنة عشرة (انظر الفرع الرابع).

٣ - ورغم أن عملية دمج القوات قد بدأت، فإن وضع هذه الخطة موضع التنفيذ على نطاق كامل سيتطلب بعض الوقت. وقد تعرضت هذه العملية منذ البداية لانتكاسات كبيرة، كان من بينها سوء التنسيق، والافتقار إلى المواد الكافية ووسائل النقل، والتأخير في إعادة نشر الأولوية المدججة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وحالات التأخر الشديد في دفع مرتبات القوات المسلحة. ونتيجة لذلك، لم تكتمل عملية إدماج الجيش ولم يتمكن هذا الأخير من المساهمة مساهمة كبيرة في كفالة أمن السكان المدنيين، ولا سيما في الأجزاء الوسطى والشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال مسألة نزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة لفريق معين وتفكيكها تحتل أولوية عالية بالنسبة للقوات المسلحة

وشركائها الدوليين، فضلا عن إنشاء نظام يعول عليه لدفع مرتبات أفراد الجيش وتوفير الغذاء لهم، ونظام موثوق لرصد الأسلحة المتداولة ضمن القوات المسلحة، ووضع إستراتيجية فعالة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين تم تسريحهم.

٤ - وفي مناطق مثل مقاطعات إيتوري وكيفوس وكاتانغا، لا يزال بعض من أعنى الجماعات التي اشتهرت باعتدائها على السكان المدنيين، يرفض الانضمام إلى عملية إدماج الجيش وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهذه الجماعات المنشقة وغير التابعة لفريق معين تشكل تهديدا بالغا للاستقرار وقد تؤدي إلى عرقلة العملية الانتخابية. ولا تزال أجزاء كبيرة من كاتانغا، ولا سيما المناطق الشمالية والوسطى، تحت سيطرة جماعات متعددة من الماي ماي لم تنضم إلى البرنامج الرسمي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولكن في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ سُجِّل تقدم كبير عندما قام كيونغو موتانغا، أحد قادة الماي ماي، المعروف أيضا باسم جيديون والناشط في مقاطعة كاتانغا، بتسليم نفسه في ميتوبا. وكان برفقته ١٥٠ مقاتلا، ٧٦ منهم من الأطفال. ويقدر أن ٢ ٠٠٠ إلى ٤ ٠٠٠ من أتباعه لا يزالون طلقاء، ويعتقد أن عددا كبيرا منهم هم من الأطفال.

٥ - وفي الأشهر الأخيرة، أجري عدد من العمليات العسكرية المشتركة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن العمليات التي قامت بها القوات المسلحة منفردة. وقد استهدفت هذه العمليات الجماعات المسلحة الأجنبية وغير التابعة لفريق معين في إيتوري، وشمال وجنوب كيفو، والمناطق الشمالية والوسطى من كاتانغا. وفي أعقاب تلك العمليات، أفيد بوقوع عدد من انتهاكات حقوق الإنسان. ونتيجة للعمليات الانفرادية التي أجرتها مؤخرا القوات المسلحة الكونغولية (اللواء ٦٣ غير المدمج) ضد جيديون، قائد الماي ماي، شُرِدَ عن غير قصد عشرات الآلاف من المدنيين، لا سيما في كاتانغا الوسطى. فقد نزح حوالي ١٧٠ ٠٠٠ شخص من قراهم في أواخر عام ٢٠٠٥ ولجأوا إلى المناطق المحيطة بالمدن التالية: ميتوبا ودوبيه ومانونا ومالبا نكولو.

٦ - وفي أجزاء أخرى من البلد، تتواصل عمليات التزوح الشديد للسكان. وكدليل على هشاشة الحالة الإنسانية، قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها المعونة إلى ١٢٠ ٠٠٠ من الأشخاص الذين شردوا حديثا، في الشهر، عن طريق آلية الاستجابة السريعة - التي تديرها اليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشكل مشترك - وذلك في الربع الأول من عام ٢٠٠٦، وهذا يمثل زيادة شهرية بمقدار ٢٥٠ في المائة عن المتوسط في عام ٢٠٠٥. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عدد المشردين داخليا الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية

بأكثر من ١,٦ مليون شخص. ولقد وضعت دوائر تقديم المساعدة الإنسانية خطة عمل موحدة لعام ٢٠٠٦ لتلبية بعض الاحتياجات الأكثر إلحاحا. ويبلغ ما تم التعاقد به حتى الآن لتنفيذ خطة عام ٢٠٠٦ حوالي ثلث المبلغ المطلوب.

٧ - وفي الفترة الأخيرة، أفضت الجهود المشتركة المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي إلى إنجازات هامة في مكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لمن يقومون بتجنيد الأطفال واستخدامهم. ففي آذار/مارس ٢٠٠٦، حكم على جان بيير بيبويو، من المنطقة العسكرية العاشرة (قائد سابق لجماعة مودونو ٤٠ المسلحة)، بخمسة أعوام سجن لاعتقاله التعسفي للأطفال واحتجازهم بشكل غير قانوني (تجنيد الأطفال بحكم الأمر الواقع) وذلك في جنوب كيفو في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وفي الشهر نفسه، تم تسليم توما لوبانغا ديلو، وهو قائد سابق في اتحاد المواطنين الكونغوليين كان ناشطا في مقاطعة إيتوري، إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وهو متهم بارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في تجنيد واستخدام الأطفال دون سن الخامسة عشرة. وسيسهم الدستور الجديد، الذي سن في شباط/فبراير ٢٠٠٦، في الحد من استخدام الأطفال في الجماعات المسلحة نظرا لاعتماد سن الثامنة عشرة بوصفها السن الدنيا لتجنيد في القوات المسلحة.

٨ - ومن ناحية أخرى، لم يتحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى تقدم طفيف في معالجة الأوضاع الاجتماعية المفجعة التي يعيش في ظلها الأطفال الكونغوليون. وما انفك التمويل غير الكافي للقطاعات الاجتماعية والدفع غير المنتظم لمرتبات الموظفين الحكوميين، يحد من قدرة الأسر على دفع تكاليف الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الخدمات الصحية والتعليم. ونتيجة لذلك، لا يحصل نصف الأطفال الكونغوليين تقريبا على الخدمات الصحية والتعليمية. ويوجد حاليا نحو ٣,٥ ملايين طفل ممن بلغوا سن الالتحاق بالمرحلة الابتدائية خارج المدارس، وما لا يقل عن ٦ ملايين مراهق لا يرتادون المدارس.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، برز أفراد قوات الأمن الكونغولية - بخاصة القوات المسلحة والشرطة - بوصفهم المرتكبين الرئيسيين للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي تم توثيقها. وهذا يعكس حالة التخبط التي يجد فيها أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أنفسهم، فهم يسعون إلى إدماج أفراد من الجماعات المسلحة السابقة لا تتوفر في البعض منهم أدنى درجات القدرة والتدريب. وقد حدثت هذه الانتهاكات رغم ما يبذله المجتمع الدولي من جهود في دعم تدريب تلك القوات ضمن إطار إصلاح قطاع الأمن.

١٠ - ولا تقوم السلطات الوطنية عادة بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الجماعات المسلحة المنشقة أو غير التابعة لفريق معين، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفراد الشرطة بحق الأطفال والسكان المدنيين أو بمعاينة مرتكبيها. غير أنه لوحظ، منذ أوائل عام ٢٠٠٦، إحراز تقدم في بعض المناطق، فقد أبدت السلطات القضائية، وخصوصا المحققين العسكريين، التزاما حقيقيا بمكافحة الإفلات من العقاب. وقد أسفر ذلك عن عدد من الإنجازات الهامة، مثل محاكمة وإدانة جان بيير بيبويو، القائد السابق لجماعة مودونو ٤٠، وإدانة آخرين ممن يفترض ارتكابهم انتهاكات أخرى جسيمة لحقوق الطفل. ولكن اللجوء إلى آلية إقامة العدل ما زال عسيرا بسبب الرسوم الواجب دفعها في كل مرحلة من مراحل الدعاوى القانونية. إن هذا، فضلا عن عدم الثقة عموما بالنظام القضائي، يدعو الضحايا إلى عدم تقديم شكاوى رسمية وإلى اللجوء بدلا من ذلك إلى التسوية خارج إطار المحكمة، خصوصا في حالات الاغتصاب.

عمليات الاختطاف

١١ - أُبلغ في العام الماضي عن ٢٩ حالة اختطاف على الأقل، وقعت كلها في مقاطعتي إيتوري وكيفو. وغالبية هذه الجرائم ارتكبتها إما كتائب متنقلة تنتمي إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث قامت بإجبار الأطفال على حمل المتاع العسكري، أو عناصر رواندية مسلحة أثناء الهجمات الانتقامية التي شنتها على قرى في جنوب كيفو في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥. ومن المرجح جدا أن الكثير من الفتيات اللائي تستغلن القوات والجماعات المسلحة كن ضحايا عمليات اختطاف، وهو ما تفيد به التقارير في جنوب كيفو على سبيل المثال حيث ترددت مزاعم بشأن قيام النقيب إيندي مولينغا، من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في آذار/مارس ٢٠٠٦، باختطاف خمس قاصرات أثناء تحركه مع قواته. وفي أغلب الحالات، لم يعثر على من ادّعى اقترافهم هذه الجرائم فأفلتوا بذلك من العقاب.

١٢ - وفي كاتندي الواقعة على بعد ٣٠ كيلومترا من كاليمي بمقاطعة كاتانغا، ترددت مزاعم بشأن قيام أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية باختطاف فتاتين واغتصابهما أثناء احتجازهم لهما كرهائن في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقد ألقى المحقق العسكري حتى الآن القبض على أحد مرتكبي هذه الجريمة إلا أن التحقيقات معطلة لعدم توافر سبل الانتقال لإجراء التحقيق في موقع ارتكاب الجريمة.

قتل الأطفال وتشويههم

١٣ - طال العنف والقتل الأطفال في المناطق التي لا تزال تعاني من الصراع المسلح.

١٤ - ولقد أبلغ عن مقتل نحو ٦٠ طفلا منذ تموز/يوليه ٢٠٠٥، ولكن صعوبة الوصول إلى كثير من أنحاء البلد يجعل الحصول على أرقام دقيقة أمرا عسيراً. وقد نسب إلى جماعات رواندية مسلحة^(١) ارتكاب ٢٩ من أعمال القتل المسجلة وذلك في هجمات ضخمة على المدنيين وشتت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، وترد التفاصيل أدناه:

(أ) خلال ليلة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، قامت جماعة يقدر قوامها، كما تفيد التقارير، بنحو ٣٠ عنصرا روانديا مدججا بالسلاح بمهاجمة قرية كابينغو الواقعة على بعد ٦٠ كيلومترا تقريبا من بوكافو بمقاطعة جنوب كيفو. واستنادا إلى ما جمع من شهادات، استطاع فريق متعدد الاختصاصات تابع للبعثة أن يؤكد مقتل أكثر من ٥٠ مدنيا في هذا الهجوم. وتعرض ما يزيد عن ٤٠ ضحية، معظمهم من النساء والأطفال، إما للحرق أحياء في أكواخهم أو للقتل ضربا بالسواطير بينما كانوا يحاولون الفرار. ووضع قسم حماية الطفل التابع للبعثة قائمة بأسماء ٢٣ طفلا من بين الضحايا^(٢). وأصيب ١٥ ضحية أخرى بجراح ستة منهم قضاوا نحبهم في مراكز صحية محلية في وقت لاحق متأثرين بجراحهم، كما تعرضت ١١ امرأة للاغتصاب خلال الهجوم. وأفادت التقارير كذلك أن العناصر المهاجمة اختطفت العديد من سكان القرية، بمن فيهم أربع فتيات طُعن ثلاث منهن في وقت لاحق وجرى التخلص من جثثهن على مقربة من القرية؛

(ب) وقعت في ليلة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ مذبحه أخرى في قرية بوبا بتجمع كانيولا على بعد ٥٥ كيلومترا جنوب غرب بوكافو. وأفادت التقارير بأن أعمال القتل ارتكبتها عناصر رواندية مسلحة أشار شهود عيان إلى أنها جماعات راستا يقودها المقدم كيومي. ووفقا للمعلومات التي جمعها فريق تحقيق متعدد الاختصاصات تابع للبعثة، فقد قُتل ستة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٧ شهرا و ١٦ عاما وأصيب خمسة آخرون بجراح.

(١) كثيرا ما يشار إلى هذه العناصر باسم الراسا، وهي عبارة عن جماعات من المقاتلين الرواندين تربطها صلات وثيقة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا غير أنها لا تخضع لقيادتها. غير أن فريقا تابعا لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قام بالتحقيق في إحدى هذه الهجمات الضخمة التي شنتها عناصر رواندية، ولم يستطع أن يثبت دون مجال للشك إن كانت هذه الجماعة المسلحة بعينها على صلة بأي شكل من الأشكال بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا أو بإحدى جماعات الراسا.

(٢) أرسل الأمين العام تقرير بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المتعلق بالتحقيق إلى مجلس الأمن في رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/28).

١٥ - وأسفرت الاعتداءات المستمرة التي يقوم بها أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هي الأخرى عن مقتل أطفال. وتشمل الاعتداءات المبلغ عنها ما يلي:

(أ) في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قامت مجموعة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من الكتيبة ١٢٣ (التابعة للجيش الوطني الكونغولي سابقاً)^(٣) عند مرورها بقرية نياميليمبا في طريقها إلى مركز الدمج الواقع في رومانغابو بإطلاق النار على حشد من المدنيين كانوا يحتفلون برحيل هذه القوات ويلقون الحجارة على الشاحنات المارة. وأصيب قاصران، أحدهما في العاشرة من العمر والثاني في الخامسة عشرة، إضافة إلى صبي في الثامنة عشرة بأعيرة نارية في الرأس أودت بحياتهم، بينما أصيب بجراح ثلاثة قصر آخرون في الثامنة والتاسعة والسابعة عشرة من العمر؛

(ب) أسفرت الاشتباكات الأخيرة في نياميليمبا، الواقعة في إقليم روتشورو في شمال كيفو، بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن مصرع ثمانية مدنيين تأكد أن منهم ثلاثة أطفال (صبيين وفتاة). ولقي جميع الأطفال حتفهم نتيجة لقيام عناصر عسكرية من الكتيبة ٢٣ من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإطلاق النار من مسافة قريبة حين اقتحموا الأكواخ وأخذوا في إطلاق الأعيرة النارية.

١٦ - ومع اقتراب الانتخابات، يتهدد الأطفال خطر يتمثل في استغلالهم لأغراض سياسية مما يؤدي إلى تعرضهم لأعمال عنف ذات صلة.

١٧ - وقد لقي صبيان يبلغان من العمر ١٥ و ١٦ عاما مصرعهما في مسيرة ضد الشركة الوطنية للكهرباء نظمتها الجبهة الديمقراطية من أجل التقدم في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ في كيبوشي (على بعد ٣٠ كيلومترا من لوبومباشي). وأفادت التقارير أن الصبيين أصيبا بأعيرة نارية أطلقها أفراد من الشرطة الوطنية على ذلك الحشد بصورة عشوائية. ووفقا لما ذكره شهود عيان، فقد دخل بعض المشاركين في المسيرة مدارس محلية لإجبار الأطفال على الانضمام إلى المظاهرة. وكذلك قُتلت امرأة في المسيرة نفسها. وألقي القبض على ستة من أفراد الشرطة بمن فيهم قائد فريق التدخل المتنقل ومثّلوا أمام المحقق العسكري للحامية. وحتى الآن لم تقدم أسر الضحايا أي شكاوى فيما عدا أسرة واحدة.

(٣) الجيش الوطني الكونغولي، الفرع العسكري للتجمع الكونغولي للديمقراطية - غوما.

تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

١٨ - يبدو أن الأشهر الاثني عشر الأخيرة شهدت تراجعاً ملحوظاً في تجنيد الأطفال واستخدامهم. ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل منها تنفيذ برنامج نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الأطفال (انظر الفرع الرابع)؛ وعملية إدماج الجيش؛ والتناقص المستمر في عدد المناطق التي يدور فيها القتال؛ والضغط المتواصل الذي تمارسه شبكات حماية الأطفال لمكافحة تجنيدهم؛ والتقدم الذي أحرزته السلطات القضائية في مكافحة الإفلات من العقاب. ورغم هذا الاتجاه العام، فقد وقعت في إيتوري وشمال كيفو في الأشهر الماضية حالات موثقة للتجنيد وإعادة التجنيد تقوم بها جماعات مسلحة لا ضابط لها. وتبعث على القلق الشديد تقارير تفيد باستمرار وجود أطفال في بعض وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك بعض ألوية القوات المسلحة التي جرى إدماجها. وقد وُجه انتباه رئيس أركان القوات المسلحة إلى ما يزيد على ٢٦ حالة تجنيد وغير ذلك من الانتهاكات التي قام بها أفراد من القوات المسلحة، وهو يتابع حالياً هذه الادعاءات (انظر الفرع الخامس).

١٩ - جرى خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٦ الكشف عن وجود ٢٢ طفلاً في صفوف اللواء الخامس المدمج بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الكائن في كانانغا (مقاطعة كاساي الغربية). وكُشف كذلك عن وجود فتاتين في صفوف اللواء الثالث المدمج بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الكائن في كامينا بمقاطعة كاتانغا. وتفيد التقارير بأن النقيب إيندي مولنغا، قائد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كالونجي (جنوب كيفو) لديه هو أيضاً ٨ أطفال في صفوف قواته، ويُشتبه في تورطه في اختطاف خمس فتيات.

٢٠ - وفي شمال كيفو، لا تزال ألوية لم تخضع للدمج بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تجند الأطفال وتستخدمهم. وجرى في الأشهر الماضية تسجيل العديد من حالات إعادة تجنيد الأطفال يقوم بها أفراد من اللواء ٨٣ (التابع للجيش الوطني الكونغولي سابقاً). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أثبتت بعثة مشتركة بين اليونيسيف وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أوفدت إلى واليكالي وجود نحو ٢٠ طفلاً في صفوف اللواء ٨٤ بقيادة العقيد أكليمالي، ونحو ١٥٠ طفلاً في صفوف اللواء ٨٥ بقيادة العقيد سامي.

٢١ - وتواصل الجماعات المنشقة والفصائل غير التابعة لفريق معين تجنيد الأطفال. ففي شمال كيفو، قامت جماعات مسلحة أثناء تحركها بتجنيد أطفال بالقوة لاستغلالهم في نقل

المتاع. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، ترددت مزاعم بشأن قيام "اللواء" لوران نكوندا^(٤) بتجنيد نحو ٢٠ طفلاً في ماسيسي. ويبدو أن هؤلاء المجندين الجدد أرسلوا لتجنيد أطفال آخرين تحت تهديد السلاح أحياناً. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٧٠ طفلاً في المحمل جرى تجنيدهم وضمهم إلى صفوف قوات نكوندا في إقليم ماسيسي وروتشورو في الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٢ - وفي جنوب كيفو، تفيد التقارير بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تواصل تجنيد الأطفال والقيام باعتداءات أخرى عليهم. وفي جنوب كاتانغا من المعروف أن جيديون، قائد المايي مايي الذي استسلم مؤخراً، يضم في صفوف قواته أعداداً كبيرة من الأطفال. وتشمل الحالات المبلغ عنها ما يلي:

(أ) في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قام موظفو قسم حماية الطفل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإجراء مقابلة مع رواندي في الخامسة عشرة من العمر ذكر أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا جندته بالقوة في شباط/فبراير ٢٠٠٦ مع حوالي ٢٠ طفلاً آخرين في قرية موباركا بإقليم ماسيسي في شمال كيفو. وبعد ثلاثة أسابيع قضاهما الأطفال في الأسر وبعد إكراههم على السير لمدة سبعة أيام حتى قرية روسامامبو، أُجبر الأطفال على العودة إلى قريتهم موباركا سيرا على الأقدام ليقوموا بتجنيد المزيد من الأطفال بالقوة. وذكر الصبي أنه أُعطي سلاحاً وأنه قام مع آخرين بتجنيد ٢٠ طفلاً آخرين نجح خمسة منهم في الفرار. وقال الصبي إن العدد الإجمالي للأطفال الموجودين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في روسامامبو يقدر بـ ٧٠ طفلاً؛

(ب) وهناك مزاعم بأن عناصر غير مدججة من لواء القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يقوده الرائد روغايي أعادت تجنيد ستة أطفال آخرين في شباط/فبراير ٢٠٠٦ في إقليم ماسيسي.

٢٣ - وتتردد في إيتوري باستمرار مزاعم بقيام الميليشيات بالتجنيد، لا سيما الجماعات المنتمية إلى تحالف الحركة الثورية الكونغولية (وهي حركة مكونة من عناصر كانت تنتمي سابقاً إلى جماعات مسلحة تابعة لجبهة القوميين ودعاة الاندماج، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، واتحاد الوطنيين الكونغوليين).

(٤) يرد اسم اللواء المنشق لوران نكوندا في المرفق الأول لتقرير الأمين العام بشأن الأطفال المتضررين من جراء الصراعات المسلحة (S/2005/72) لاثامه بتجنيد الأطفال واستخدامهم، والاعتصاب وغير ذلك من الجرائم الجنسية الخطيرة المرتكبة بحق الأطفال، ومهاجمة المدارس والمستشفيات؛ وكان ينتمي سابقاً إلى الجيش الوطني الكونغولي وهو يعارض حالياً عمليتي الدمج والانتخابات.

٢٤ - ويبدو أن النجاح الذي تحقق أخيراً في مكافحة إفلات من يقومون بتجنيد الأطفال من العقاب له لسوء الحظ أثر عكسي على القدرة على تحديد ما إذا كان هناك أطفال لا يزالون في صفوف الجماعات المختلفة التي تنضم إلى عملية التسريح. فهناك شائعات تتردد في جنوب كيفو وكاتانغا تفيد بأن القادة عند انضمامهم إلى عملية الدمج لا يصطحبون معهم الأطفال الذين جرى استخدامهم كمقاتلين خوفاً من اتهامهم بتجنيد الأطفال.

٢٥ - ولا يزال الكشف عن وجود الفتيات في صفوف القوات وفصلهن عنها يشكل تحدياً في المناطق كافة. فالكثير من الفتيات اللاتي جُنِدْنَ بالقوة (عن طريق الاختطاف) أو طوعاً أصبحن الآن "زوجات" لمقاتلين ومن المرجح أن يتم تسجيلهن بهذه الصفة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولا تستفيد أعداد كبيرة من الفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث أن الخوف من التعرض للتمييز ولنبذ الأسرة والمجتمع كثيراً ما يجعل من العسير عليهن التقدم وطلب الدعم من خلال البرنامج.

٢٦ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ حتى أيار/مايو ٢٠٠٦، أُحلي سبيل ما يزيد على ١٨ ٠٠٠ طفل كانوا في صفوف قوات وجماعات مسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، فإنه نظراً لمحدودية الدعم والبرامج فيما يتعلق بالإدماج، ظل الأطفال معرضين للتهديدات والتحرشات من جديد، بما في ذلك إعادة التجنيد. وما زال كل من قسم حماية الطفل بالبعثة واليونسيف يتلقى تقارير عن اعتداءات تقوم بها عناصر من جماعات مسلحة عدة ومن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد أطفال كانوا مرتبطين فيما سبق بقوات وجماعات مسلحة.

٢٧ - وتتمثل الاعتداءات التي تم الكشف عنها في الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني^(٥) وإساءة المعاملة أثناء حبس المحتجزين، وهي أعمال تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتهديد بإعادة تجنيد الأطفال من قبل جماعات مسلحة أو عناصر تابعة لها لا تزال ناشطة. إضافة إلى ذلك، يعاني العديد من الأطفال من تحرشات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة الأخرى، ومن الأمثلة على هذه التحرشات إتلاف شهادات التسريح الرسمية والإكراه في بعض الأحيان على دفع فدية.

(٥) وفقاً للقانون الكونغولي ليس للمحاكم العسكرية اختصاص بالنسبة لمن تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة.

العنف الجنسي الجسيم

٢٨ - لا يزال العنف الجنسي يشكل جزءاً خطيراً وهاماً من العنف الذي يعاني منه الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٩ - وسجل الشركاء في شبكة حماية الطفل حالات اغتصاب عديدة منسوبة إلى الجماعات المسلحة ذات الأصول الرواندية في مناطق كيفو المختلفة. إذ سجل مركز صحي محلي، في كيبيري، بمنطقة روتشورو في مقاطعة كيفو الشمالية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ١٧٤ حالة اغتصاب يزعم أنها ارتكبت من قبل جنود ينتمون إلى جماعة انتراموي والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ تمثل البنات نسبة ٨٠ في المائة من ضحايا الاغتصاب فيها.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، أصبح عدد حالات اغتصاب الأطفال من قبل أفراد قوات الأمن (القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية)، التي يجري التبليغ عنها في الأجزاء الوسطى والشرقية من البلد، مبعثاً رئيسياً للقلق. وقد ارتكب غالبية الحالات المبلغ عنها جنود ينتمون إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أثناء انتشارهم أو تحركهم في مناطق كيفو وإيتوري وشمال كاتانغا. وفي كانانغا ومبوجي - مايي (محافظة كاساي الشرقية) يقال إن أفراد الشرطة الوطنية يشكلون الفئة الرئيسية من مرتكبي هذه الجرائم. ولم يقدم سوى عدد قليل ممن يدعى ارتكابهم لهذه الجرائم إلى المحاكمة وإن اهتموا فكثيراً ما يبرأون من التهم لغياب الأدلة الثابتة.

٣١ - ويدعى أنه جرى اغتصاب بنت محتجزة لدى الشرطة في كانانغا عدة مرات من قبل ثلاثة من أفراد شرطة التدخل السريع، في ليلة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، برأت محكمة الحامية الأفراد الثلاثة الذين ادّعى ارتكابهم للاغتصاب، لعدم وجود أدلة. إلا أنه صدرت أحكام ضد اثنين منهما بسبب اعتقالهما واحتجازهما للبتن بصورة تعسفية.

٣٢ - وقد أحرز تقدم ملموس، خلال الأشهر القليلة الماضية، في مجال مكافحة الإفلات من العقاب في حالات العنف الجنسي.

٣٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، صدرت عقوبات قاسية ضد سبعة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية، وذلك حينما أصدرت المحكمة العسكرية لحامية مبانداكا أحكاماً بالسجن مدى الحياة في جرائم الاغتصاب الجماعي التي ارتكبت في قرية سونغو مويو، بمقاطعة إكداير، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وطبقت المحكمة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يعتبر

الاغتصاب جريمة ضد الإنسانية. وكانت هذه أول أحكام تصدر ضد أفراد عسكريين بالبلد لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية.

٣٤ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، أدانت المحكمة العسكرية في كالي، بشمال كاتانغا اثنين من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في دعاوى منفصلة، وحكم عليهما بالسجن مدة ١٠ سنوات على جريمة الاغتصاب (اغتصاب بنتين إحداهما تبلغ من العمر ٥ سنوات والأخرى ١٣ سنة على التوالي)، والحقيقة هي أن إصرار المحقق العسكري الشديد، في كلتا الحالتين، على مواصلة التحقيقات بالرغم من مقاومة السلطات العسكرية للقوات المسلحة لمعالجة مسألة العنف الجنسي، أسهم بقدر كبير في تحقيق هذه النتيجة.

٣٥ - وسجلت مؤشرات إيجابية أيضا في مناطق أخرى، كجنوب كيفو وإيتوري، وسط المحققين العسكريين، الذين أقدموا مؤخرا على اتخاذ عدة إجراءات للنظر بصورة أكثر جدية في الاتهامات الموجهة ضد أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشرطتها الوطنية.

شن الهجمات على المدارس والمستشفيات

٣٦ - سجلت عدة حالات لاحتلال وتدمير مدارس أثناء الهجمات التي تعرض لها السكان المدنيون في كاتانغا وإيتوري وشمال كيفو:

(أ) في تموز/يوليه ٢٠٠٥ قامت عناصر مسلحة من مجموعة الماي ماي الموالية للقائد جيديون، بإحراق خمس مدارس ابتدائية في دوبي، بكاتانغا، والمنطقة المحيطة بها؛

(ب) ويحتل جنود من اللواء ٦٣ التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ تموز/يوليه ٢٠٠٥، ستة فصول دراسية ومكتبين بالمدرسة الابتدائية في موتاي، منطقة دوبي بكاتانغا، حيث يحتل الجنود بالقوة نسبة ٥٠ في المائة من مساحة المدرسة؛

(ج) وفي ١٤ آذار/مارس، وأثناء عملية نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد المليشيات المارقة في منطقة كيباندروما، في إيتوري، يزعم أن عناصر تابعة للقوات المسلحة أشعلت النار في ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ منزلا في قرية أرودا، بما في ذلك المدرسة الثانوية؛

(د) وفي ٣٠ آذار/مارس، وصلت سبع شاحنات محملة بأفراد عسكريين من الكتيبة ٨٩١ (التي يقودها الرائد سامي هانغي) وملحقاتها، إلى مباو، في منطقة بيني، حيث احتلوا باحة المدرسة الابتدائية في مباو (يبلغ عدد تلاميذها ٣٨٨ ١ تلميذا) واستخدموا

الأبواب والمقاعد كحطب وقود والفصول الدراسية كمراحيض، ونهبوا اللوازم المدرسية والمواد التعليمية للمدرسة. ولم تبدأ حتى الآن أية تحقيقات، سواء من قبل السلطات العسكرية أو المحققين العسكريين.

منع وصول المساعدة الإنسانية

٣٧ - يُرى أن الحالة العامة آخذة في التحسن بانتظام فيما يتعلق بوصول المساعدة الإنسانية بالرغم من الانتكاسات التي تشهدها بعض المواقع، كإيتوري، مثلاً، من فترة إلى أخرى.

٣٨ - فقد أعاق ضباط تابعون للمنطقة العسكرية السادسة، التي يتولى قيادتها الجنرال تشيمبويو، وللواء ٦٣، بقيادة الرائد إيكيمي، أثناء العملية التي نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد قائد مجموعة الماي ماي، جيدون، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وصول المساعدة الإنسانية إلى ما يقارب ١٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلها، في منطقة ميتوبا بمقاطعة كاتانغا. وفي الشهر نفسه، في كاسونغاجي (على بعد ٣٥ كيلو متراً من ميتوبا) بمقاطعة كاتانغا، قام جنود تابعون للواء ٦٣ بنهب قافلة دراجات تابعة لليونيسيف، تستخدم في نقل مجموعات اللوازم الإنسانية إلى الأشخاص المشردين داخلها.

رابعاً - الحوار وخطط العمل من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الطفل

ألف - خطة العمل الوطنية المتعلقة بترع سلاح وتسريح وإدماج الأطفال

٣٩ - أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لجنة وطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويوفر التمويل الرئيسي لهذه اللجنة صندوق استئماني من ٢٠٠ مليون دولار يتولى إدارته البنك الدولي داخل إطار البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج. وتتكون اللجنة من خمس إدارات داخلية رئيسية، كرست واحدة منها لمعالجة المسائل المتعلقة بالأطفال على وجه التحديد. وتتلقى وكالات دولية أخرى التمويل من خلال مشاريع خاصة في إطار البرنامج المتعدد الأقطار، وتشارك في العمل تحت تنسيق اللجنة. وقبل أن تبدأ اللجنة أعمالها، وضع إطار مؤقت لتنفيذ برنامج لترع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الأطفال، تولت قيادته منظمة اليونيسيف، بالتعاون مع الوكالات المعنية بحماية الطفل، وحصل على موافقة لجنة مشتركة بين الوزارات في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وتبنت اللجنة، في آذار/مارس ٢٠٠٤، الإطار الحالي لتنفيذ برنامج نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الأطفال. ويستخدم في هذا الإطار تعريف شامل للمستفيدين، باعتبارهم جميع الأطفال مرتبطين بقوات وجماعات مسلحة، بدلاً عن استخدام مصطلح 'الأطفال الجنود' المحدود النطاق.

٤٠ - وتجري الآن مراجعة إطار التنفيذ الرسمي المتعلق بالأطفال، بعد أن جرى العمل به لمدة عام. وبالرغم من أن عدة جوانب من تنفيذ البرنامج تستحق أن يُعاد التفكير فيها بشكل جدي وأن يعاد تصميمها، إلا أن تنفيذ البرنامج الوطني لترع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم كان إيجابيا في مجمله. وقد خط البرنامج أحد المعالم البارزة بتمكينه آلاف الأطفال من ترك الحياة العسكرية وحياة المليشيات والعودة إلى أسرهم ومجتمعهم المحلية حيث يتيسر دعم إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا.

٤١ - ووضعت خطة عمليات مشتركة لربط عملية إدماج الجيش (عملية الدمج العسكرية) بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (العملية المدنية). وتقرر في إطار هذه الخطة أن تخصص في جميع مراكز التوجيه مساحة للأطفال الذين يمنحون شهادات التسريح من خلال عملية التحقق. وأُنيطت إدارة المساحات المخصصة للأطفال في هذه المراكز بالوكالات المعنية بحماية الطفل. وقد طُبّق نظام مراكز التوجيه هذا في منتصف عام ٢٠٠٥. ووفقا للمعايير لا يتوقع بقاء الطفل أكثر من ٤٨ ساعة في مراكز التوجيه، قبل تسليمه إلى مراكز الرعاية الانتقالية التي تديرها الوكالات المعنية بحماية الطفل.

٤٢ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، اجتمعت اليونيسيف وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية برئاسة أركان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الجنرال كيسمبيا، وأثيرت في هذا اللقاء مسائل تتصل بتجنيد واستخدام الأطفال في صفوف القوات المسلحة الكونغولية. وأعقب هذا الاجتماع إرسال برقية، في أيار/مايو ٢٠٠٥، إلى قادة القوات المسلحة في جميع الأقاليم، ذكر فيها بعبارات قوية أن أية عمليات تجنيد أو استخدام للأطفال تعتبر من المخطورات وأن مرتكبيها سيقدمون للمحاكمة. وتابعت البعثة هذه المسألة بإحالة حالات انتهاك محددة إلى عناية الجنرال كيسمبيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٦. واشتملت هذه الحالات الموثقة على عمليات إعادة تجنيد واعتقالات جرافية وإساءة معاملة والحرمان من الحرية، وأشكال مختلفة من التهديد وحالات دفع فدية قسرية. وأبدى الجنرال كيسمبيا استعدادة لاتخاذ إجراء بهذا الشأن، حيث أرسلت قيادة القوات المسلحة العقيد ديو دونيه كابالي، في ١٨ أيار/مايو، إلى بونيا (مقاطعة إيتوري) لمتابعة حالات الانتهاكات التي أبلغت عنها البعثة. ووضعت خطط لإجراء تحقيقات في مناطق أخرى أيضا.

باء - الحوار مع أطراف الصراع وخطط العمل الأخرى

التسيق العام بشأن مسائل الحماية

٤٣ - أُسست في مطلع عام ٢٠٠٦ 'مجموعة حماية' تتكون من عدة وكالات إنسانية، تمشيا مع التحركات التي جرت مؤخرا تجاه تعزيز فعالية النظام الإنساني. ويتمثل الغرض

الرئيسي للمجموعة في منع ممارسة العنف ضد المدنيين وخفض معدلاته، فضلا عن كفالة حدوث تدخلات للحماية بالصورة المناسبة وفي الوقت الصحيح استجابة لحالات إساءة معاملة المدنيين واستغلالهم وممارسة العنف ضدهم. وتعد المجموعة اجتماعات على الصعيد الوطني، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبعثة، مع عقد اجتماعات شبيهة في معظم المقاطعات المتأثرة بالصراع. ويجري في هذا الإطار وضع خطط عمل منسقة بُغية التصدي للمخاطر التي يواجهها الأطفال بالتحديد في سياق الصراع المسلح والتشريد. وتشمل هذه الفئة الأطفال المنفصلين عن أسرهم، والأطفال المرتبطين بقوات ومجموعات مسلحة، والأطفال الذين يتعرضون للعنف الجنسي.

العنف الجنسي

٤٤ - أُطلقت مبادرة مشتركة لمكافحة العنف الجنسي، في آذار/مارس ٢٠٠٤. ويشارك عدد كبير من الأطراف الفاعلة في هذه المبادرة، بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان، بُغية تنسيق عمليات التصدي للعنف الجنسي. وهذه الأطراف تشمل الحكومة (وزارات المرأة والأسرة، والرعاية الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والصحة، والشؤون الداخلية، والعدل، فضلا عن الجيش)، ووكالات الأمم المتحدة (أبرزها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)، ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية. وتهدف هذه المبادرة إلى توثيق وتنسيق الإجراءات التي يتخذها عدد كبير من الشركاء من خلال نهج متكامل يشتمل على توفير الدعم الطبي والقانوني والنفسي والاجتماعي للضحايا، ومكافحة العنف الجنسي من خلال اتباع نهج يضم وكالات وقطاعات متعددة للتعامل مع من يتعرضون لهذا العنف ومع مجتمعاتهم المحلية.

خامسا - متابعة الانتهاكات والتصدي لها من خلال البرامج

البناء العام لقدرات العاملين في مجال الأمن والمجال القانوني

٤٥ - تركز المنظمات المختلفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تدريب عناصر الشرطة والأفراد العسكريين والعاملين في الجهاز القضائي. وتؤدي كل من اليونيسيف، والبعثة، وشبكة المواطنين من أجل العدالة والديمقراطية، ومنظمة محامين بلا حدود، ومنظمة إنقاذ الطفولة بالملكة المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والهلل الأحمر، دورا قيما في مجال تدريب مسؤولي الأمن والجهاز القضائي. وتشارك أطراف فاعلة أخرى، منها منظمة التعاون الفرنسية، في تدريب موظفي الجهاز القضائي. ولكن من الواضح أن هذه التدريبات تستغرق

فترات زمنية مختلفة، تتفاوت بين عدة أيام وشهر، وأن هناك ضرورة للمزيد من التدريبات المنتظمة من أجل مواصلة تطوير القدرات في الأجل الطويل. وتوجه أوساط المانحين مزيداً من التركيز على إصلاح النظام القضائي؛ وينبغي للإصلاح أن يأخذ في الاعتبار الأحكام المتعلقة بمحاكم الأحداث وبالأطفال الذين يقعون ضحية للجريمة والاستغلال، وأن يعالج جوانب قصور القدرات في القطاعين الأمني والقضائي بصورة أكثر شمولاً.

نزاع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم

٤٦ - استناداً إلى الأرقام الرسمية المقدمة من اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قامت القوات والجماعات المسلحة حتى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ بإخلاء سبيل ٥٢٤ ١٨ طفلاً عن طريق الإجراءات الرسمية، كان من بينهم ٢٨٨٠ فتاة (١٥,٥ في المائة من المجموع). كما فر آلاف الأطفال من تلقاء أنفسهم من القوات المقاتلة وهم يعودون خفية إلى الحياة المدنية. وتشكل البنات الأغلبية في هذه الفئة، إذ أن العديد منهن قد يواجهن ضروبا شديدة من الإقصاء الاجتماعي إذا عرف أنه كانت تربطهن صلة بالجماعات والقوات المسلحة. ولا تزال ترد إفادات بوجود حالات إعادة تجنيد، قسرية وطوعية على السواء، في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل رئيسي، ولا يزال حجم واتجاه هذه الظاهرة غير معروفين تماماً في هذه المرحلة.

٤٧ - وتشمل مجالات العمل الرئيسية ما يلي:

- الدعوة إلى إخلاء سبيل الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة.
- تدريب الشركاء التنفيذيين في مجالات الرعاية المؤقتة وإعادة الإدماج.
- التوعية بمسألة الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة (على الصعيد الوطني وصعيد المجتمعات المحلية على السواء).
- التحديد المسبق لهوية الأطفال الذين تحتجزهم الجماعات والقوات المسلحة والتحقق من وجودهم ضمن هذه الجماعات والقوات.
- الرعاية المؤقتة للأطفال.
- البحث عن أسر الأطفال وإعادتهم إلى كنفها.
- أنشطة الإدماج الاجتماعي (تطوير آليات حماية محلية، الإلحاق ببرامج التعليم الرسمية وغير الرسمية، المتابعة الفردية للأطفال، إلخ).
- أنشطة إعادة الإدماج الاقتصادي.

٤٨ - تعمل اللجنة الوطنية واليونيسيف حاليا مع نحو ٩ منظمات غير حكومية دولية و ٣٥ منظمة غير حكومية وطنية من أجل تنفيذ الأنشطة الواردة أعلاه؛ ويواصل قسم حماية الطفل التابع للبعثة عمله مشددا على مجالي الدعوة والرصد.

٤٩ - وتبين أن أحد المبادئ التي اعتمدها البرنامج في البداية خلق مشكلة، ألا وهو الإيعاز إلى الجماعات العسكرية بعدم اصطحاب الأطفال معهم عند انتقالهم إلى مراكز التوجيه. وكان الهدف من ذلك الأمر حينئذ هو تفادي ترحال الأطفال في جميع أرجاء البلد دون داع. واستند ذلك القرار إلى وجود منظمات غير حكومية معتمدة مستعدة لملاقة الأطفال وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المواقع التي يتواجد فيها الأطفال. ولكن، من الناحية العملية، لم تتوفر القدرة اللوجستية لضمان الاستجابة المناسبة لهذه الحالات سوى لدى قلة من وكالات حماية الأطفال نظرا لاتساع البلد وارتفاع عدد المناطق التي يصعب الوصول إليها. ولذا لم يتمكن عدد من الأطفال الذين تركوا في تلك المواقع من الانضمام إلى عملية إعادة الإدماج.

٥٠ - وتشمل التحديات الرئيسية التي يواجهها تنفيذ البرنامج حاليا ما يلي:

(أ) يمثل الأطفال نسبة كبيرة من أفراد الجماعات المسلحة غير التابعة لفريق معين التي لم تشارك بعد في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

(ب) تَرَكَ العديد من الأطفال الجماعات المسلحة أو فروا منها دون الحصول على دعم من البرنامج الرسمي لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

(ج) لا تتوفر الخبرة الكافية في التعامل مع المشاكل الخاصة التي تواجه الفتيات، سواء في كفالة إخلاء سبيلهن من قبل الجماعات والقوات المسلحة أو في ما يتعلق بعملية إعادة إدماجهن في المجتمع. فالعديد من الفتيات اللائي احتفظن أو التحقن طوعا بهذه الجماعات أصبحن الآن "زوجات" للمقاتلين؛ والقادة غير مدركين أن من واجبهم إخلاء سبيلهن، كما أن الفتيات غير مدركات لحقوقهن ويعتريهن الخوف من نبذ المجتمع لهن في حالة عودتهن إليه.

(د) يمكن أن تكون قد ترتبت على عمليات إلقاء القبض على عدد من القادة البارزين المذنبين بتجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة آثار غير مقصودة تمثلت في إبطاء وتيرة إخلاء سبيل الأطفال وتسليمهم إلى وكالات حماية الأطفال، فالقادة يخافون الآن من اعتقالهم بسبب وجود أطفال في صفوفهم.

(هـ) واجه تنفيذ أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة صعوبات في البداية، وكان عدد الأنشطة محدوداً نظراً لاتساع مساحة البلد، كما أن الافتقار إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأطفال عموماً شكل عائقاً أمام تنفيذها. ورغم أن اللجنة الوطنية أفادت بأن ما يربو على ١٥ ٠٠٠ طفل قد استفاد من أنشطة إعادة الإدماج الاقتصادي-الاجتماعي حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، فثمة مخاوف من احتمال أن يؤدي عدم وجود آليات تمويل تعمل على مدى أطول وتنسم بقدرة أكبر على التنسيق إلى عدم استمرار هذه الأنشطة.

(و) كان التنسيق مع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاص بالبالغين صعباً. ونظراً لأن عملية إعادة إدماج الأطفال تنفذ من خلال كفالة حصولهم على الخدمات والتعليم وغير ذلك من أوجه المساعدة العينية في مجال إعادة الإدماج، وليس عن طريق المدفوعات المالية كما هو الحال بالنسبة للبرنامج المخصص للبالغين، يلجأ العديد من الأطفال إلى الادعاء بأنهم من البالغين حتى يحصلوا على المدفوعات المالية المباشرة المخصصة لعملية إعادة إدماج البالغين، وقد عاد بعضهم إلى الالتحاق بالجيش لهذا الغرض.

العنف الجنسي

٥١ - كشف عن وجود أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من ضحايا العنف الجنسي على قيد الحياة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أواسط عام ٢٠٠٥، وحصل ٧٠ في المائة منهم على وجه من أوجه المساعدة المذكورة أدناه. وأهم مجالات العمل هي التالية:

- مكافحة العنف الجنسي من خلال حملات الدعوة والتوعية.
- تدريب العاملين في ميادين تقديم المساعدة الطبية والنفسية والقانونية.
- البحث عن الناجين من ضحايا العنف الجنسي عن طريق الشبكات المجتمعية.
- تقديم المساعدة الطبية والنفسية والقانونية للضحايا.

٥٢ - تتعاون نحو ١٠ منظمات غير حكومية دولية و ١٠٠ منظمة غير حكومية وطنية في تنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه ضمن إطار برنامج المبادرة المشتركة التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ومنذ بداية المبادرة الرامية إلى تقديم المساعدة لضحايا العنف الجنسي في مناطق كيفو المختلفة (٢٠٠٣)، بلغ عدد المستفيدين من المساعدة النفسية ٢٧ ٤٦٠، وعدد المستفيدين من الإحالة الطبية ١٧ ٠٨٩، ومن أنشطة الإدماج الاقتصادي ٦ ١٣٤، و ٣٤ من المساعدة القانونية ومن ضمنها ١٤ حالة تمت فيها محاكمة الجاني وإغلاق الدعوى.

- ٥٣ - ولقد نجحت المبادرة في إبراز أهمية مسألة العنف الجنسي ضمن الأولويات الوطنية. ولكن حالت عدة عقبات دون تحقيق التقدم المتوخى ومن بينها:
- المساحة الهائلة للبلد تجعل من الصعب الوصول إلى الضحايا.
- بالرغم من وجود عدد ضئيل من الحالات المعروفة التي أُلقي فيها القبض على الجانين وتمت محاكمتهم، فإن الجانين يفلتون من العقاب في الغالبية العظمى من حالات الاغتصاب.
- إن الأعداد الهائلة من حالات العنف التي يرتكبها العسكريون تقابلها أعداد كبيرة مماثلة من حالات العنف الجنسي المرتكب في ظروف "طبيعية"، كالعنف المرتكب في إطار الأسرة والمدارس.
- كان الوصول إلى ضحايا العنف الجنسي من الأطفال أصعب من الوصول إلى ضحاياهم من البالغين.

شن الهجمات على المدارس والمستشفيات

- ٥٤ - بدأ منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ العمل بآلية للاستجابة السريعة تديرها اليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وذلك في خمس مقاطعات من جمهورية الكونغو الديمقراطية (المقاطعات الشرقية وكاتانغا). وترمي هذه الآلية إلى توفير المساعدة الفورية للمدارس التي تتعرض للهجوم. وتشتمل هذه المساعدة على عمليات ترميم بسيطة وتوفير اللوازم المدرسية لضمان مواصلة السنة الدراسية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تم إصلاح ٧٥ فصلاً دراسياً وحصل أكثر من ١٢ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس النازحين على المساعدة الطارئة في مجال التعليم. وتم توفير أماكن مؤقتة للتعليم لحوالي نصف هؤلاء التلاميذ.

سادساً - التوصيات

- ٥٥ - أحث بشدة جميع الأطراف المؤثرة على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل كفالة إخلاء سبيل جميع الأطفال، من البنين والبنات، الذين لا يزالون في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة الناشطة ضمن أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل تام وغير مشروط، وخصوصاً الجنرال لوران كوندا المنشق الذي تجاهل تماماً القرارات السابقة لمجلس الأمن. أما جماعات الماي ماي الموالية للجنرال جيدون، والحركة الثورية الكونغولية، والوحدات التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي لم تمثل امتثالاً تاماً لهذه القرارات، فينبغي أن تقوم بذلك دون تأخير.

وبالإضافة إلى تسريح الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، ينبغي لعملية الانسحاب الكاملة أن تتضمن اتخاذ تدابير من قبيل تقديم الرعاية الصحية الأساسية والدعم النفسي والاجتماعي من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة، مع الاهتمام بشكل خاص بالفتيات اللائي أصبحن "زوجات حرب" وأمهات.

٥٦ - وأؤكد على أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو تكميلي بطبيعته وأن المسؤولية الرئيسية تقع على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تقديم مقترفي الجرائم الجسيمة ضد الأطفال إلى العدالة. ولقد أدى هذا بالفعل إلى وضع قوانين هامة لمكافحة الإفلات من العقاب نتيجة تجنيد واستخدام الأطفال وتعرضهم للعنف الجنسي. ولكن لا بد من توفير موارد إضافية، بشرية ومالية، من أجل تعزيز قدرة المحققين العسكريين التابعين للقوات المسلحة على التحقيق في الجرائم المقترفة ضد الأطفال ومحاكمة مرتكبيها.

٥٧ - وأشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مركزا بشكل خاص على الجيش والشرطة والسلطات المسؤولة عن الانتخابات، على تدريب ضباط الأمن وتوجيه التعليمات إليهم من أجل الحيلولة دون الاستخدام المفرط أو غير المشروع للقوة الذي قد يؤدي إلى القتل التعسفي أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. وأشجع أيضا الحكومة والأوساط المانحة الدولية على شمل مسألة حماية الطفل في الجهود المبذولة لإصلاح قطاع الأمن، إذ أن الصلة القائمة بين السلطات المسؤولة عن قضاء الأحداث والشرطة والجيش ينبغي أن تفضي إلى كفالة سلامة الأطفال وأمنهم.

٥٨ - ومن الأمور الأساسية كذلك توفير الحماية الكافية للشهود وضحايا الجرائم، بمن فيهم الأطفال، وتوفير الدعم الفني وغير ذلك من أشكال الدعم المناسب للسلطات القضائية والأمنية المختصة من أجل اضطلاعها بهذه المسؤولية.

٥٩ - وأشجع كذلك على وضع مبادرة وطنية للحقيقة والمصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من شأنها تيسير عملية إعادة بناء المجتمع الكونغولي وإعادة إدماج الأطفال الذين ارتبطوا بالجماعات المسلحة، البنين منهم والبنات، في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

٦٠ - كما أدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة إلى الامتنثال تاما للقانون الدولي الساري في ما يتعلق بحماية المدارس. ويجب أن تتوقف على الفور عمليات الهجوم على المدارس ووضع اليد على المباني المدرسية، وبشكل خاص المدارس المتضررة في مقاطعة كاتانغا.

٦١ - وأحث أيضا الأوساط المانحة على ضمان التزامها على المدى الطويل وعلى اتباع نهج أكثر انتظاما عندما يتعلق الأمر ببرامج لحماية الطفل من أجل دعم المبادرات المعنية بالحماية الاجتماعية والقانونية. وأخيرا، أشدد على ضرورة أن يوفر المجتمع الدولي المساعدة الفورية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تطبيق مجانية التعليم الابتدائي المنصوص عليها صراحة في الدستور، بما في ذلك إلغاء الرسوم المفروضة على التعليم الابتدائي، وتوفير المهارات الحياتية والتعليم المهني للطلاب غير الملتحقين بالمدارس على سبيل الأولوية.

٦٢ - سوف يقوم ممثلي الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل القريب للمساعدة على توجيه الاهتمام وتسهيل الضوء على ضرورة إدماج مسألة حماية الطفل في صميم أولويات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشرائها في الأمم المتحدة والمجتمع المدني بالنسبة للمرحلة الانتقالية والمرحلة التي تليها.